(إدارة المعرفة ودورها في تطوير المناهج التعليمية لأقسام الخدمة الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة)

د/ ليلى محمد على مرّح. أستاذ مشارك
كلية التربية قصر بن غشير /جامعة طرابلس

ملخص البحث:

أصبحت إدارة المعرفة من أهم عمليات التطوير والتغيير في العصر الحالي حيث استطاعت إحداث نقلة نوعية في مستوى أداء المؤسسات وهي عملية مستمرة ومتفاعلة تتم من خلال عدة مراحل تتمثل في اكتساب وخلق المعرفة، وتخزينها، ونقلها، وتطبيقها، ومن المعروف أن المؤسسات التعليمية تحتاج بشكل مباشر ومكثف إلى إدارة المعرفة وذلك لأنها ذات أنشطة متنوعة وكذلك ترابطها مع الجهات الأخرى والتغيير والتطور المستمر في عملها، لذا فإن تطبيق إدارة المعرفة يدعم إدارة هذه المؤسسات.

وانطلاقا من التحديات الجديدة التي فرضتها سياسة العولمة الاقتصادية والثقافية، والتطورات التكنولوجية التي حدثت في السنوات الاخيرة خصوصا على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول العالمي باتجاه ايجاد مسارات اقتصادية جديدة كان اهمها اقتصاد المعرفة الذي اثبتت جدوى اقتصادية كبيرة في العديد من الدول خصوصا في تلك التي لا تتمتع بموارد طبيعية كافية .وانطلاقا من دور التربية والتعلم العالي في تحضير الشعوب للدخول الى العصر الجديد وفي تحسين مستويات التنمية البشرية وتعزيز الامن القومي للدول كان لابد من العمل على تحسين جودة التعليم العالي في الوطن العربي ومؤاته للمجتمع ولسوق العمل لذلك تم التركيز على إدارة المعرفة ودورها في تطوير المناهج التعليمية لأقسام الخدمة الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة .

المقدمــة:

إن الثورة المعرفية ومجتمع المعرفة يتميز بقوته في عدة قطاعات أساسية هي : استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والملكية الفكرية، والعلامات التجارية، والخدمات المالية، وقواعد البيانات، وخدمات الترفيه، والتكنولوجية الحيوية(ذياب وجمال 2006)على أنه أصبحت الحاجة ملحة بشكل متزايد نتيجة لتلك التقنيات والتطورات الهائلة في حقل المعلومات والاتصالات المعاصرة ولقد أدى لتحقيق التنمية البشرية المستديمة والشاملةCommunication Technology) 2004)

حيث تغير المجتمع التقليدي ومكوناته وطبيعته الاقتصادية وعمليات الاتصال فيه لتعتمد كلها على المعرفة واستخدام شبكة الانترنت، وقد فرض ذلك تحديًا على أن تعيد الجامعات التقليدية تقييم منطق وجودها سواء في أداء العملية التعليمية ، وفي إجراء البحوث و الإدارة، وفنون المكتبات الرقمي (احلام ابراهيم ، 2007) وفي العقد الأخير من القرن الماضي تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفًا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة؛ وبناءً على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها

وقد شهدت نهاية القرن العشرين ظهور مجموعة من المفاهيم والمداخل والنظم الجديدة في مجال الإدارة العامة مثل إدارة الجودة الشاملة TQM، وإعادة الهندسة Re-engineering، وإعادة الهيكلة Re-structuring. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت الحكومات الغربية تعطي اهتماماً كبيراً للمؤسسات التي لديها مستوى أفضل من المعرفة Know Best، بمعنى أنها ذات مستوى متميز ومتفوق في مجال كيفية الحصول على المعرفة والتعامل معها وتطبيقها والاستفادة منها. وفي هذا الإطار، برز

مفهوم "إدارة المعرفة Knowledge Management".

في حين أن جذور حقل إدارة المعرفة تمتد إلى الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر والذي يبحث في عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال والعمل والمعرفة وهي العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي لبلد ما وكذلك نجاح المنظمات به.

يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن مكانة بارزة في تقدم النهضة العلمية، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه وإثارة الحوافز العلمية لدى الباحث والدارس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة النبيلة على أكمل وجه.

إن الدول المتطورة والصناعية لم تصل إلى ما وصلت إليه، إلا بفضل تشجيعها وسهرها الدائب على تطوير البحث العلمي، ولعل الدول النامية أحوج ما تكون إلى تطوير هذا المجال وتنميته.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في حداثة مفهوم إدارة المعرفة وصعوبة الوقوف على تحديد ماهية إدارة المعرفة ودورها في تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة، حيث أن إدارة المعرفة نظام متكامل من العمليات والممارسات والخبرات التي تساعد على تطوير البرامج التعليمية والبحث عن مصادر المعرفة المختلفة لتحقيق أهداف مناهج الخدمة الاجتماعية وخاصة في ظل التحولات المعاصرة التي اجتاحت المجتمعات ومجتمعنا الليبي من ضمنها. ويحاول البحث الإجابة على التساؤل الرئيس وهو (ما المقصود بإدارة المعرفة بصفة عامة وإدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية وماهو الدور المنوط بإدارة المعرفة لتطوير مناهج الخدمة الاجتماعية الرفع من جودة المخرجات والقدرة التنافسية لها في ظل التحولات المعاصرة.

ويقوم المفهوم الحديث الذي يعرف بـ "إدارة المعرفة " على توفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المنظمة، والمستفيدين من خارجها، حيث يرتكز على الاستفادة القصوى من المعلومات المتوافرة المتاحة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول موظفيها. لذا فإن من أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة العنصر البشري. إذا أن قوى الشعوب تقدر حاليا بالمستوى التكنولوجي والمعرفي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كون مفهوم إدارة المعرفة من المفاهيم الحديثة نسبيا والمرتبطة بمفاهيم أخرى متداخلة مثل البيانات والمعلومات وغيرها من المفاهيم ونحاول في هذا البحث تسليط الضوء على المفاهيم المرتبطة بإدارة المعرفة وتحديد دور إدارة المعرفة في تطوير القدرة التنافسية للمخرجات التعليمية.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى التعرف على إدارة المعرفة والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها ، والسبيل لتطوير المؤسسات التعليمية .
- معرفة دور إدارة المعرفة في تطوير المناهج التعليمية لأقسام الخدمة الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة.
- محاولة التعرف على متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المناهج التعليمية والتركيز على مهنة الخدمة الاجتماعية.

أنواع المعرفة:

يحدد (Schon, 1983) أن هناك نوعين من المعرفة هما المعرفة الواضحة Explicit والمعرفة الضمنية Tacit ، ذلك أن المعرفة الواضحة يمكن التعبير عنها فى لغة رسمية وفى شكل بيانات موضوعة فى صيغة علمية وبشكل وجيز ، كما يمكن تشغيلها ونقلها وتخزينها بسهولة . أما المعرفة الضمنية فهى ذات صبغة شخصية جداً ومن الصعوبة وضعها فى صيغة رسمية لأنها كامنة فى الإدراك العام للعقل البشرى.

بينما يحدد (Maula, 2000) أن هناك ثلاثة عمليات معرفية هي:

أولاً المعرفة ذات الهيكل العالي (واضحة، رقمية)

وهى المعرفة التى قد تكون رقمية وواضحة مثل نظم المعلومات، وسائل الإعلام، الأشكال المطبوعة أى أنها المعرفة الرسمية والتي تم تصنيفها، وهى تعمل بأسلوب إعادة تحديد القواعد (مثل نظم المعلومات التقليدية) وتضم أيضاً نظم الذكاء الاصطناعي.

ثانياً المعرفة ذات الهيكل المنخفض (واضحة، رقمية)

وهي المعرفة التي قد تكون رقمية وواضحة مثل وسائل الإعلام، والأشكال المطبوعة.. إلخ ولكنها تشمل المعرفة غير الرسمية وغير المصنفة حيث تشير إلى المعرفة التى تحتوي على العناصر الشخصية الغير مهيكلة مثل الاتصالات بواسطة البريد الإلكترونى أو المناقشات من خلال الإنترنت، وهي أيضاً المعرفة الواضحة الأقل درجة فى الهيكلة والتى تبنى على أشكال التفاعل بين الإنسان والآلة والتى يزداد نصيبها في أنشطتنا اليومية والتي تحمل عناصر الدهشة للسلوك التنظيمي.

ثالثاً: المعرفة الضمنية:

وهي التى تشير إلى المعرفة التنظيمية والشخصية غير الواضحة وغير الرقمية، وهذه تتكون (على سبيل المثال) من ذاكرة الفرد أو الخبير، مهارات الفريق أو المظاهر الثقافية للمنظمة.

ويضيف (Baughn and Others, 1997) أن الخبرة فى تصنيع وتسويق المنتج أو فهم العميل المحلى ونظم التوزيع ربما تتجسد داخل الأفراد والنظام الاجتماعى للمنظمة هذه المعرفة تتمثل فى المعرفة الضمنية ، كما تشمل هذه المعرفة التاريخ التدريبى والتكامل مع الموردين ، والمجموعات الصغيرة لحل المشكلات والهندسة المتقدمة للعمليات وذلك كله لا يكون جاهزاً بصورة ملموسة أو يمكن تحويله إلى شكل تصنيفى ، ذلك أن تبادل المعرفة الضمنية يستلزم أن تحدث فى نطاق اتصال اجتماعى.

ويحدد (Teigland and Others, 2000) أنه عند التركيز على تدفقات المعرفة فإن الأمر يتطلب أن نأخذ فى الاعتبار ماذا نعنى بكلمة معرفة باختصار ، ذلك أننا يجب أن نتذكر بأن هناك أجهزة حاسبات وبرامجيات على جانبى المعرفة هما :

- الجانب الأول وهو أجهزة الحاسبات Hardware أو الشكل الواضح من المعرفة والذي يعاد تمثيله بوضوح بأهداف مادية أو طبيعية مثل براءة الاختراع وهى ماذا نعرف أو هى المعلومات.
- الجانب الثانى وهو البرامجيات فهى بديهية وتمثل المعرفة الضمنية لأنها غير معبراً عنها وهى غير واضحة بالمرة. وهذه تعتبر المعرفة الفنية Know-how أو المهارات التطبيقية، أو حتى الخبير الذي يسمح للمنظمة بالعمل بسهولة وكفاءة. (الرفاعي، 2007، ص14)

جدول يوضح الفرق بين المعرفة الضمنية والمعرفة الواضحة

معرفة واضحة	معرفة ضمنية
– معرفة مصنفة.	– معرفة ضمنية. – الخبرات، المهارات، الاتجاهات.

معرفة واضحة	معرفة ضمنية
- تصاغ المعلومات فى النظريات والصيغ الرياضية والإجراءات. - تنقل من خلال التعلم. - ممكن الحصول عليها من خلال الدراسة فى العمليات التعليمية. - لا يمكن استخدامها كقوة أو ميزة تنافسية	- يتم مشاركتها من خلال التوضيح. ممكن الحصول عليها من خلال التقليد والمحاكاة فى العمليات الاجتماعية. - يمكن أن تستخدم كقوة أو ميزه تنافسية

نظام المعرفة والتعليم في الدول العربية:

يجب أن نشير إلى أن المناهج التعليمية في الدول العربية قد أعدت بشكل لا يتناسب مع متطلبات التنمية المحلية، حيث لم يراع في وضعها التركيز على التخصصات المطلوبة في سوق العمل بل أنها دأبت على تخريج متخصصين لا يتناسبون مع متطلبات التنمية في الأقطار العربية، مما يولد لديهم الشعور بضرورة النزوح إلى حين يرتفع الطلب عليهم. (الصوفي، 2001، ص22)

كما أن نظام التعليم يعمل كأداء فعالة لإدماج الأجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات، ويغرس فيهم الانتماء لمركز النظام الرأسمالي العالمي وأن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسة التي يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من بلدان العالم الثالث إلى الغرب الرأسمالي. (فرجاني، 1985، 86)

فالعقول العربية في عصر العولمة أصبحت تتخبط بين واقع لا تتوفر فيه الإمكانات أو الحوافز للإبداع ناهيك عن الواقع الاجتماعي المتردي الذي يتميز بالوساطة وعدم إعارة أي اهتمام للبحث العلمي وبين الغرب المتطور الذي يعير اهتمام فائق بالعقول المبدعة وخاصة في عصر العولمة. حيث أنها العملية التي يتم من خلالها انتقال الأفراد والأفكار والمعارف ورأس المال والسلع التجارية والخدمات عبر الحدود القطرية وانتقال الكفاءات بين التكتلات القطرية. (المصري، 2004، 22)

كما يجب ألا يغيب عن الذهن أيضاً أن تطور وسائل الاتصال الحديثة وما واكبه من تطور في دنيا المال والأعمال، قد عمل أيضاً على عولمة عنصر العمل باتجاه معاكس لما تم عرضه في الفقرة السابقة إذ لم يعد انتقال العمالة الماهرة إلى موقع العمل ضرورياً في العديد من المهن، فمن خلال وسائل الاتصال الحديثة عبر الانترنت والبريد الالكتروني تعمد الآن أعداد متزايدة من الشركات الكبرى إلى نقل أعمالها المحاسبية إلى من يقومون بها في دول أخرى، كالهند مثلاً. مستفيدة من انخفاض الأجور والرواتب مقارنة بالبدائل المحلية أو حتى باستقدام العاملين أنفسهم. (الشرع، 2001، ص2)

وأظهرت دراسة منشورة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية مؤخراً، أن هجرة العقول العربية تكلف الدول العربية خسائر لا تقل عن 200 مليار دولار كما أن الدول الغربية الرأسمالية تعد الرابح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450 ألف من هذه العقول.

ورأت تلك الدراسة أن المجتمعات العربية أصبحت بيئات طاردة للكفاءات العلمية العربية وليست جاذبة أو حاضنة لهذه الكفاءات الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة هجرة العقول والأدمغة العلمية العربية إلى الخارج خاصة إلى بلدان الغرب.

وذكرت الدراسة أن (45%) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وأن (34%) من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب مضيفة أن هناك نحو (75%) من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى ثلاث دول تحديداً وهي أمريكا وبريطانيا وكندا ونوهت بأن الوطن العربي يسهم

بـ(31%) من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب الرأسمالي وبنحو (50%) من الأطباء و(23%) من المهندسين و(15%) من العلماء النابغين من العالم الثالث.

واعتبرت الدراسة أن من الحقائق المؤسفة أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتقني في الوطن العربي يبلغ بدرجة متدنية، موضحة أن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز (0.2%) من أجمالي الموازنات العربية، في حين تبلغ إسرائيل (2.6%) من الموازنة السنوية وذلك مقارنة بما تنفقه أمريكا (3.6%) والسويد (3.3%) وسويسرا واليابان (2.7%) وفرنسا والدنمرك (2%). (العبدلي، 2005)

وعلى نظام التعليم القائم في البلدان العربية، سواء داخل هذه البلدان وخارجها، معول كبير في قيام هجرة الكفاءات إذ يعمل النظام التعليمي كأداة فعالة إدماج الأجيال الناشئة إلى سوق الدولي للكفاءات، ويغرس فيهم الانتماء ثقافياً لمراكز النظام الرأسمالي العالمي، ويتعين ملاحظة أن هذا الانتماء يتعاظم مع زيادة كفاءة الاتصال على الصعيد العالمي (فرجاني، 1985، 14)

ولا شك أن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسية التي يتم عن طريقها هجرة العقول من البلدان العربية إلى الغرب الرأسمالي فمعظم المتخصصين العرب درسوا في الغرب أو في مؤسسات وطنية ذات اتجاهات غربية.

بالإضـــافة إلى أن المعلومات غالباً ما تختلف عن المعرفة، على الرغم من أن ذلك ليس دائماً وهناك وجهتى نظر فى هذا الشأن هما:

* **وجهة النظر الأولى:** وتعتبر أن المعلومات تدفق، ويتطابق ذلك مع عملية تشـــغيل المعلومات والمعرفة واعتبارها كمخزون حيث يتراكم هذا المخزون ويضـــاف إليهما معلومات وهكذا أما وجهة النظر الثانية فتوضـــح أن البيانات والمعلومات والمعرفة تشـــكل تدرج هرمي لزيادة المعنى والعمق والعلاقة بالإجراء الفعلي. فالمعلومات هى التى تفسـر البيانات وتعطيها معنى لا يمكن أن يتضـح من خلال البيانات الأولية، أما المعرفة فتمثل هيكلاً للمعلومات مع ظهور علاقات ورؤى وعموميات بحيث لا يمكن وصـــفها بأنها معلومات مبسطة، وهذه الأفكار تكمل بعضها البعض، فالمعرفة والمعلومات متشابهتان فى جوهر التطبيق حيث تخفضـان من حالة عدم التأكد وهما مرشـد للعمل. أما المعلومات فهى الشـكل المبسـط من المعرفة، ويمكن إعادة تمثيل المعلومات والتعبير عنها لفظيا (شفهيا) أو كتابتها وتخزينها واسترجاعها إلكترونيا أو من خلال طرق أخرى للتســجيل، والمعلومات أيضـــا يمكن أن تأتى من الملاحظات أو من الأفراد حاملى المعرفة أو من الســـجلات، فهي تخدم هدف أو غرض التعليم والإعلام. ولكن من أجل تطبيقها كمعرفة يجب أن تكون داخل العقل البشرى.

وفى هذا السياق فإن طبيعة المعرفة تتضح من خلال نموذج (البيانات – المعلومات – المعرفة – التكنولوجيا) ، حيث أن الأنشـــطة هى التى تحدد العمليات مثل عمليات الإنتاج حيث تقدم بيانات فقط ، وهذه تعتبر تدفقات غير مهيكلة تتكون من أرقام أو خصـائص ذات صـلة وثيقة حينما يتم النظر إليها داخل محيط مشـــاركة محدد ، وتتحول البيانات إلى معلومات لإظهار الهياكل والأنماط أو الأشـــكال داخلها ويتم ذلك من خلال تحليل هذه البيانات ، فإذا تم استغلال تلك المعلومات بالمنظمة فإنها تنشـئ أو تكون المعرفة (على سـبيل المثال المعلومات التى تسـاهم فى تخفيض التكلفة وتحسـين المنتج وتحسـين أداء العملية أو تطوير مفاهيم جديدة للسوق) ومن ثم تكوين معرفة للمنظمة (رفاعي ، 2007)

مؤشر الإنتاج العلمي العربي:

أن تخلف الباحثين العرب علمياً نظراً لنقص وجود التجهيزات المناسبة والاهتمام الضعيف بالبحث العلمي والكتب والمكتبات وكذلك خدمات المكتبات المناسبة وضعف الإنفاق على البحث العلمي كل ذلك

يشجع الكوادر على الهجرة لإنقاذ أنفسهم من حالة التخلف التي يعيشونها والتي تقضي مع مرور الوقت على رصيدهم المعرفي أي رأس المال الوحيد الذي يمتلكون (عواد، 1992، 127)

وتشير الإحصاءات المستخدمة في المقارنات الدولية في مجال البحث العلمي إلى أي العرب يشكلون حوالي 4.6% من سكان العالمي منتصف التسعينات وإن نصيبهم من الإنفاق على البحث العلمي بلغ عام 1994 م 0.4% أي أقل من عشر نصيبهم من سكان العالم، بينما يرتفع نصيب إسرائيل من الإنفاق على البحث العلمي إلى أكثر من ثلاثة أمثال نصيبها من سكان العالم وبالنسبة إلى الناتج الإجمالي يوازي إنفاق الدول العربية 0.2% أي سبع المتوسط العالمي الذي يبلغ 1.4% وبالمقابل يرتفع هذا المؤشر في إسرائيل عن المتوسط العالمي إلى أعلى من 2% أي أكثر من عشرة أمثال إنفاق العرب في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أي أكثر من 70% مما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربي يصرف كمرتبات شهرية للعاملين في هذا المجال. (حوات، 2002 ، 146)

وفي الوقت الذي لا يتجاوز فيه إنفاق البلدان العربية على البحث العلمي حوالي 0.2% من الناتج القومي، وتتفاوت هذه النسبة من بلد لأخر. وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2.5% -5% وبالإضافة إلى ذلك، يأتي 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50% كما يتضح في التالي.

جدول رقم (1) معدل الإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي ومصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من دول العالم 1990 -1995 (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص72)

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (% من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات الممولة %		
		أخرى	الصناعة	الحكومة
الولايات المتحدة اليابان السويد	3.1	10-4	70-55	30-20
ألمانيا فرنسا بريطانيا، ايطاليا استراليا كندا	2.4	10	52	38
اليونان البرتغال اسبانيا	0.7	11	35	54
تركيا والمكسيك	0.4	5	31-14	73-65
البلدان العربية	0.2	8	3	89

إن تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية يفسر إلى حد ما، محدودية النشاط ابتكاري خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين، وتدل هذه الأرقام على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء وعلى وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنموية في دعم أنشطة البحث العلمي. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص 73)

ويعتبر التخلف في المجال العلمي والفكري في جملة الأقطار العربية عامة من ابرز أسباب عرقلة البرامج التنموية، ومن الملاحظ أن نشاطات العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والإنماء بارزة ومهمة في البلدان المتقدمة بينما لا تعتبر نشاطات مهمة في البلدان العربية.

من ذلك نجد أن أسباب عدم امتلاك المعرفة كثيرة ومتنوعة وقد جاء في المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الخرطوم 9- 2002/2/11م "مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة

العربية" أن جميع الدراســات التي تناولت موضــوع هجرة العقول في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة نتيجة لتشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية.

سُبل امتلاك المعرفة :

- الريادة العلمية والتكنولوجية ومناخ الاستقرار والتقدم.
- توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومجزية مادياً تشكل إغراء ت قوية للاختصاصين، وإتاحة الفرصة لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب وذلك بتطوير مركز الأبحاث ودعم البحث العلمي. (الاتحاد البرلماني العربي ، 2002 ، البند 7 – 10)

في الوقت الذي نجد فيه ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلف في البلدان العربية عنه في الدول المتقدمة. ويبين الجدول التالي أعداد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980-2000م لبعض البلدان العربية ولا شك أن براءات الاختراع والمنشورات العلمية مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي والتطوير التقني (تقرير التنمية الإنسانية العربية2003، ص70)

جدول رقم (2) براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980-2000 لبعض البلدان العربية

البلد	عدد براءات الاختراع	البلد	عدد براءات الاختراع
البحرين	6	اليمن	2
مصر	77	كوريا	16328
الأردن	15	إسرائيل	7652
الكويت	52	تشيلي	147
عُمان	5	الإمارات	32
السعودية	171		
سوريا	10		

من ذلك نرى أن تراخى الاهتمام العربي بالاهتمام بمراكز الأبحاث يضعف القدرات والمهارات ويصبح الإنتاج العلمي ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة والتي تهتم بالأبحاث العلمية والمخترعين (عيسى، 1998، 230) فالدول الغنية تفتح أبوابها لمتخصصي الدول النامية، مما يؤدي إلى خسارة للدولة الأم، وتصدر الولايات المتحدة وحدها (100.000) تأشيرة دخول سنوياً للمتخصصين الهنود فقط وتمثل تكلفة التعليم الجامعي لهؤلاء المتخصصين خسارة في موارد الهند تقدر ب 2 مليار دولار سنوياً. (تقرير التنمية الإنسانية العربية2001، ص91)

التجارب الدولية في امتلاك المعرفة:

لنأخذ المثال الكوري في امتلاك المعرفة: حيث ركزت كوريا وتايوان على تشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة ثم تشجيعها على الاستثمار في الوطن، حيث أقامت تايوان وكالة حكومية –اللجنة الوطنية للشباب- لتنسيق الجهود لتشجيع العودة. اللجنة تقوم بدور مراكز جمع وتوزيع المعلومات للطلبة العائدين الذين يبحثون عن عمل وأصحاب العمل المحتملين. كما ركزت كوريا على تحسين مؤسساتها البحثية مثل معهد كوريا للعلوم والتقنية (Kist) كوسيلة لجذب العائدين. ويتم منح الذين ينضمون إلى معهد كوريا للعلوم والتقنية استقلالية بحثية وإدارية واسعة.

وحاولت كوريا وتايوان بشدة اجتذاب الدارسين والباحثين حيث تبحث برامج التوظيف المكثفة عن المحترفين والدارسين الأكبر سناً وتعرض عليهم رواتب منافسة لدخولهم في الخارج، وتوفر لهم ظروف

عمل أفضل وتساعدهم فيما يتعلق بالمسكن ومدارس لأطفالهم وبرامج زيارات الأساتذة تسمح للدول بالحصول على خبرات الأساتذة غير الواثقين من رغبتهم في العودة للوطن الأم. حيث عاد في الستينيات 16% من العلماء والمهندسين الكوريين الحاصلين على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة. وفي الثمانينيات قفز هذا العدد بمقدار الثلثين تقريباً، يرجع جزء كبير من الاختلاف إلى تحسن الاحتمالات الاقتصادية الكورية.

بدلاً من التركيز فقط على العودة الجسدية للمواهب التقنية التي تعيش بالخارج تسعى الدولتان إلى ربط كفاءاتهما المهاجرة في شبكات عابرة للقوميات حيث تنظمان شبكات للمتخصصين في الخارج وتربطان تلك الشبكات بالدول المصدرة. (تقرير التنمية البشرية، 2001، ص92)

أما اليابان فإنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتدمير البلاد قد بدأت من نقطة الصفر. حينذاك أوفدت الحكومة اليابانية إلى أوروبا الغربية مركز التكنولوجيا الحديثة والعلوم المتطورة مجموعات كبيرة من الشباب في بعثات علمية للحصول على الخبرات والكفاءات والتقنيات الحديثة وأسرار الصناعات المتطورة، والعودة إلى اليابان للاستفادة منها في تطور وتقدم البلاد. أما الموفد الذي يعود فاشلاً في دراسته ودون أن يحصل على شيء جديد يفيد بلاده يعتبر هذا جريمة وطنية في حق اليابان عقوبتها الإعدام، وتم فعلاً إعدام بعض الذين فشلوا في دراستهم حين عادوا إلى وطنهم.. النتيجة أصبحت اليابان خلال سنوات معدودة من الدول الصناعية الكبرى التي يحسب لها ألف حساب ليس من الدول النامية بل من الدول الصناعية المتطورة مثل أمريكا والإتحاد الأوروبي. وأخذت منتجاتها تغزو سوق العالم. هذا يوضح لنا دور الكفاءات العالية في بناء وتطور وتقدم أوطانهم وفي صنع الحضارة الإنسانية (الكفري، 2003. www. Rezgar.Com)

يذكر تقرير رسمي حول العمالة المهاجرة أعده المدير العام لمؤسسة العمل العربية سابقا الدكتور إبراهيم قويدر أن عدد حملة الشهادات العليا فقط من العرب المهاجرين إلى أمريكا وأوروبا يبلغ (450.000) ألف عربي ما يعني أن U.S.A ودول غرب أوروبا توفر مليارات الدولارات نتيجة لهجرة العقول والمهارات إليها إذ لم تتعب هذه الدول لتنشئة وتدريب هذه العقول، فيما تحمّل الوطن العربي كلفة تنشئتها وتدريبها. وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة ليصيب مباشرة في إثراء البلدان المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها فيما يخسر الوطن العربي ما أنفقه ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي التي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها.

إن الولايات المتحدة ودول غرب أوربا توفر ألاف الملايين من الدولارات نتيجة لهجرة العقول والمهارات إليها، وأن هذه العقول لم تتعب الدول المضيفة في تنشئتها وتدريبها، يخسر الوطن العربي هذه العقول نتيجة لتحمله تنشئة وتعليم هذه الكفاءات دون أن يستفيد منها "هي عادة أفضل العناصر القادرة على الإنتاج الفكري والعلمي وعلى الاختراع والابتكار داخل الوطن العربي".(تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة، ص84)

وإنه وفي عصر العولمة أصبح سوق لمعرفة والبحث في بلدان العالم النامي ووطننا العربي من ضمنها يعاني من أزمة العلم والبحث. حيث يختص سوق العمل العالمي الوحيد بالكفاءات العالية فقط دون السماح بحرية انتقال البشر إلأى البلدان المتقدمة بوجه عام. حيث يتزايد هروب كفاءات البلدان النامية إلى مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة حتى وأن عملت فرعاً لها في بلدان فقيرة. أما الجانب الثاني فيتعلق بأحكام قبضة البلدان المتقدمة والشركات عابرة الجنسيات العملاقة بوجه خاص على حقوق" الملكية الفكرية" وفقاً لنظام التجارة العالمي الجديد.

والدول العربية من ضمن المجتمعات النامية التي تعاني من معوقات مرتبطة بالروابط العائلية وأواصر الصداقة والتي تجعل الإهمال في وضع الشخص الملائم في المكان الملائم وقد لا تحاسب المقصر فتشيع عدم العدالة أو فقدان روح العدالة بين العاملين (أحمد، 1993 ،ص 26)

ومن معوقات التنمية غياب الديمقراطية والحريات الفردية والعامة وتجميد القوى الفاعلة والمؤثرة اجتماعياً كما أن انتشار الأمية ظاهرة مخيفة وعامة تشمل معظم الأقطار العربية بنسبها المرتفع وهذا يعكس حال الجهل المتفشي بين السكان وبالتالي يصبح من ناقل القول أن التخلف العلمي والثقافي في تلك المجتمعات يعتبر معيقاً هاماً للتنمية(حطب، 1985، ص 57) فيبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليون ثلثاهما من النساء ومعدلات الأمية أعلى كثيراً مما هي عليه في بلدان أفقر كثيراً من البلدان العربية ومن غير المتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً إذ يوجد حالياً نحو 10 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ست إلى خمس عشرة غير ملتحقين بالمدارس وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذا العدد سيرتفع في عام 2015 بنسبة 40% (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2002 ، ص 3)

أما على المستوى الاقتصادي فإن الفقر يشكل واحدة من اعقد وأقدم المشكلات التي عرفها البشر، فهي ذات جذور عميقة وأسباب متشابكة ومتنوعة. وتلك كانت أهم مسألة يطرحها تقرير التنمية البشرية عام 1997.

ومن معوقات التنمية تجاهل المشاركة الشعبية، فمن الخطورة بمكان إلا يضع المخططون في حسبانهم أهمية لدور المشاركة الشعبية، وقد يتجاهلونها سواء في المرحلة التخطيطية أو التنفيذ فالمواطنين واستجابتهم للقرار لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على انجازات الخطة ومدى نضجها، وأيضا من اخطر معوقات التنمية إن لم يكن على الإطلاق ما يعرف بالفقر حيث يتجلى الفقر في حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها فالفقر لا يعني عدم توفر الضروريات اللازمة للوجود الفعلي فحسب لكنه يعني أيضاً فقدان الفرص فى الصحة والغذاء والترفيه والتعليم و المعرفة أو في الاتصال ، وفي حدود معينة يمكن أن يجرد حياة الإنسان من الثقة واحترام الذات والآخرين .

وباعتبار إن التنمية البشرية تعني بتوسيع نطاق الخيارات فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات التي تتبوأ أهمية خاصة من منظور التنمية البشرية (أبو حلاوة، 2004، ص 114)

وتعتبر ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع من أهم معوقات التنمية في المجتمع حيث تعاني معظم الدول النامية من زيادة في أعداد سكانها التي لا تتمشى غالباً مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له أثاره السلبية على التنمية.

التعليم العالي في الدول العربية:

انطلاقا من التحديات الجديدة التي فرضتها سياسة العولمة الاقتصادية والثقافية ، والتطورات التكنولوجية التي حدثت في السنوات الاخيرة خصوصا على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول العالمي باتجاه ايجاد مسارات اقتصادية جديدة كان اهمها اقتصاد المعرفة الذي اثبتت جدوى اقتصادية كبيرة في العديد من الدول خصوصا في تلك التي لا تتمتع بموارد طبيعية كافية .وانطلاقا من دور التربية والتعلم العالي في تحضير الشعوب للدخول الى العصر الجديد وفي تحسين مستويات التنمية البشرية وتعزيز الامن القومي للدول كان لابد من العمل على تحسين جودة التعليم العالي في الوطن العربي واموءاته للمجتمع ولسوق العمل . والعمل على وضع سياسة وطنية عامة ورؤية خاصة لفروع التعليم العالي وتحديد اهدافه. واتباع منهجية عمل تساعد في تنفيذ الاهداف الموضوعة والمنبثقة عنها وذلك للمساهمة في التنمية البشرية الشاملة للمجتمع وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي..

ويشير تقرير البنك الدولي عن اصلاح التعليم في الشرق الاوسط وافريقيا، والى ضرورة رسم مسار اصلاحي جديد للانظمة التعليمية يرتكز على مبدأين:

1 / اعتماد الية جديدة ترتكز على الحوافز والمساءلة العامة.

2 / سد الفراغ الناجم بين المعروض من حملة الشهادات وسوق العمل المحلي والاقليمي وهذا غير متوافر حاليا.

ويرجح التقرير انخفاض النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد الى تدني مستوى التعليم والبحث العلمي الى درجة لا تسمح لهما بالاسهام في زيادة النمو والانتاجية مما يستدعي اضافة بنود اخرى لإصلاح التعليم هي:

- تحسين جودة التعليم وجودة مخرجاته.
- تفعيل النشاط البحثي وربطه بحاجات رجال الاعمال والحكومة ومجتمع الاقتصاد.
- مشاركة القطاعات الاقتصادية في تمويل بعض نشاطات المؤسسات التعليمية وادارتها وتجهيزها، وتقديم المشورة المتبادلة بشأن المتطلبات الاضافية على شهادات الخريجين وفي بعض اعمالها.

ومن المؤكد ان التفاوت في الدخل الفردي وفي معدلات النمو بين المناطق في نفس الدولة او من دولة الى اخرى من الدول العربية قد ادى الى تفاوت في معدلات التحصيل العلمي وفي مستوى الخريجين ما يؤكد ضرورة العمل على ايجاد نظام تعليمي جديد يتفاعل مع احتياجات التنمية البشرية والاقتصادية للمناطق، ويعزز من فرص تامين تواصل بيم مختلف القطاعات الانتاجية واسواق العمل ومع الارياف بشكل منتظم.

بالإضافة الى ذلك، ينبغي على التعليم العالي ومراعاة بعض المظاهر الناتجة عن العولمة الاقتصادية والثقافية **واهمها:**

1 / انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات والمعلومات عبر الحدود ومعابر الاتصالات الدولية من الدول الغنية باتجاه الدول الفقيرة، والافراد من الدول الفقيرة باتجاه الدول الغنية، مع ما يشكل هذا الانتقال من اثار على اليات التعليم لجهة استيعاب البرامج التعليمية والمعلومات التي توفرها الجامعات والاستفادة منها في المزاحمة بين حملة الشهادات على سوق العمل.

2 / التعاون والتنافس المتبادل بين كثير من دول العالم وظهور التكتلات الاقتصادية من جهة والانقسامات التربوية والثقافية من جهة اخرى.

3 / الابتكارات المتسارعة والتغيرات السريعة في اساليب الانتاج والتسويق وبيع الخدمات.

4 / حرية حركة العمالة بين الدول، وبالتالي تصبح كفاءة الخريج وجودة شهادته وما يقابلها من اجر والمزاحمة فيما بين حملة الشهادات من أبرز العوامل للحصول على فرصة عمل، لاسيما ان الغلبة ستكون لحاملي شهادات جامعية من جامعات الدول المتقدمة.

5 / ظهور قضايا ومجالات جديدة تطرح نفسها على الساحة الدولية، مثل حوار الحضارات في مقابل صدام الحضارات، والدعوة لصياغة ثقافة عالمية ترتكز على مبادئ الحرية والمساواة والعدل والاخاء لتي تجد في التربية والعليم العالي المناخات الملائمة لنموها.

6 / حرية انتقال البيانات والمعلومات بين مختلف الدول بهدف ايجاد معارف وسلوكيات مشتركة تتجاوز الحدود الجغرافية.

7 / ظهور قضايا جديدة ومهمة تتعلق بمستقبل الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمعات المحلية فقد يحدث تغييرات في الثقافات المحلية وتاريخ الشعوب تؤثر سلبا على القيم الوطنية وهذا ما حدث في الدول العربية لجهة الانتشار الكبير للغة الانجليزية واستخدامها في التعليم على حساب اللغة العربية وللثقافة الغربية على حساب الثقافة العربية.

8 / ازدياد الترابط في الاراء والمشاهد والاتجاهات والقيم الانسانية بين جميع البشر.
9 / سيطرة الثقافة الغربية الامريكية تحديدا مع ما تحمله من قيم واتجاهات وسلوكيات توثر على السلوك الفردي في مجتمعات الدول العربية والنامية لجهة تقليد السلوك الغربي والابتعاد عن القيم الانسانية للحضارة الشرقية.
10 / الحاجة الماسة اللى دراسة سوق العمل المحلية والاقليمية والدولية، والتحقق من مدى قدرة الشركات المحلية على المنافسة، ومن قدرة الشركات الدولية الكبرى على التوسع خارج نطاق عملها الاساسي، ومعرفة الشروط الاضافية المفروضة لاستقبال الخريجين الجدد.

مؤشرات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي:

تشير الاحصائيات الى ان اهتمام الدول العربية لا يزال موجها نحو تاسيس مؤسسات التعليم والثقافة بحيث بلغ عددها حوالي 1285 مؤسسة لعلم 1996 مقابل 102 مؤسسة فقط لعلم 1960 . كما ارتفع عدد الوحدات البحثية من 26 وحدة فقط لعلم 1960 الى 322 وحدة في العام 1996 . و 117 مؤسسة في عام 1990 الى 175 مؤسسة لعام 1996 . وهذا يؤشر ان الدول العربية لاتزال في طور بناء بنيتها التحتسية العلمية، ولم تبلغ حدود مجالات البحث المتقدمة، كما يفسر في الوقت عينه هذا الكم الهائل من الادمغة المهاجرة والعاملة في الخارج والمنتشرة في الجامعات ومراكز الابحاث في الدول المتقدمة.

- معالم مجتمع واقتصاد المعرفة:

في التعريف المبسط، يقوم اقتصاد المعرفة على حسن استخدام المعارف الناتجة عن التقدم العلمي، خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لابتكار وانتاج سلع وتجهيزات جديدة، وتطوير وسائل الانتاج وادواته بما يؤدي الى تحسين جودة السلع وقدرتها على المنافسة في الاسواق الاقليمية والخارجية في ضوء عولمة الاقتصاد والتجارة العالمية.

من جهة اخرى ، لعبت شبكات المعلومات والاتصالات دورا بارزا في انفتاح الشعوب والثقافات على بعضها ما سمح بنقل المعارف وتبادل المعلومات وتوفير بيئة ثقافية وتربوية وعلمية جديدة ادت الى تكوين ما يسمى " مجتمع المعرفة " ، وهو عبارة عن مجموعات وكتل بشرية ومعرفية قادرة على التواصل والتخاطب والعمل والانتاج باستخدام المعارف والتقنيات الحديثة ، هذا المجتمع الحديث الذي تدخل (المعرفة) في اساس تكوينه والذي يسبح في فضاء من المعلومات ويستخدم المعرفة المتجددة كوسيلة للابتكار والابداع والانتاج والتسويق والمنافسة باسعار منخفضة لسلع واجهزة عالية الجودة ماسمح بتكبير حجم الاقتصاد وتعزيز الصادرات وتحسين مستويات الدخل الوطني (اقتصاد معرفي) هو نتاج (مجتمع المعرفة) ، يجد في المعرفة وفي تجددها الاداء الرئيسية في الابتكار والابداع والانتاج وتحسين مستوى التنمية البشرية و الاقتصادية وتعزيز الامن القومي .

وقد تصنيف اربع مؤشرات تشكل قاعدة " الاقتصاد المعرفي" ، وهي : التحفيز الاقتصادي (معدلات النمو) والنظام المؤسساتي (ادارة ، تشريعات ، عدالة ، محاربة الفساد والبيروقراطية
- التعليم والعلوم (الموارد البشرية) تطور نظم الابتكار والابداع والتكنولوجيا وتكنولوجية المعلومات والاتصالات . *(الحسيني ، 2008 ص 154)*

الابتكار والابداع في اقتصاد المجتمع:

تعتبر ثقافة الابتكار والابداع مصدر الميزة التنافسية الاقتصاد المعرفي، ومفهوم الابتكار يتكامل مع مفهوم الابداع، بحيث يؤدي الى الابداع الى الابتكار والعكس صحيح. وقد استولت مفاهيم الابتكار والابداع على عقول صناع السياسة والاقتصاد كوسيلة لزيادة الدخل الوطني والفردي وتخفيف معدلات البطالة. ولقد غدت الصناعات الابتكارية والابداعية التي تتعدد تعريفاتها عنصرا مهما في تكوين الاقتصادات المتقدمة

في عام 2001، قدر صافي عائدات حقوق النشر الامريكية ب 791.2 بليون دولار، وهو ما يعادل 7.75 % من اجمالي الناتج المحلي، ويعمل فيها حوالي 8 ملايين عامل ويفوق اسهامها في الصادرات الخارجية صادرات الصناعية الكيماوية او صناعة السيارات او الطائرات او صادرات قطاع الزراعة.

وفي بريطانيا قدرت عائدات الصناعات الابداعية ب 112.52 بليون استرليني ويعمل فيها 1.3 مليون شخص، وفي اسرائيل قدرت عائدات الصناعات الابتكارية في تكنولوجيا المعلومات والالكترونات حوالي 12.6 مليار دولار في العام 2006، وفي ماليزيا تجاوزت قيمة الصادرات من السلع الابتكارية ذات التكنولوجيا العالية تاى أكثر من 58 % من اجمالي صادراتها الخارجية.

ترتكز الصناعات الابتكارية والابداعية على تنمية المواهب الفردية وتزويدها بالمعارف (الفنية، الصناعية، التكنولوجية، ...) وينتج عنها نواتج ثقافية (فنون ابداعية، موسيقى، سينما،) او صناعية (تحويلية، ادوات ووسائل انتاج، اجهزة،) سلع او زراعية (تحسين ادوات ووسائل الري ، بذور جديدة ،..) او مالية (ادارة ،..) او خدماتية.. وغير ذلك. *(الحسيني، 2008 ص 183)*

التحديات التي تواجه التقدم العلمي في الوطن العربي:

- اختلال التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية مما أثر على قلة الدخل.
- واختلال التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث حرمان بعض المناطق من الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التنمية البشرية (الصحة- التعليم- الدخل)
- زيادة الهوة بين الفئات الاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة لمعالجة المشكلات المزمنة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- التسرب من التعليم الذي يؤدي إلى وجود عديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في ظل عولمة المعرفة ودورها في الصراع الحضاري السائد.

ومن أهم التحديات تدني الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق المتخلفة (حجازي ، 2004، ص 143) والمبالغة في الإسراف في نفقات المناسبات والمبالغة في الأنفاق على المساكن والمغالاة في بناء المقابر والاضرحة والتقليل من دور المرأة (عبد الجواد، 1991، ص 189) ومن أهم معوقات التنمية "عدم التكامل في التنمية" والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازية ، ولذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم أوحل مشاكل المدينة دون أبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف إذ أن المجتمع كل عضوي واحد والاهتمام بأي قطاع منه لابد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى وصهر المجهودات المبذولة في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع (الجوهري وآخرون، 1999، ص 153)

بما أن التعليم هو أداة نشر العلم والتكنولوجيا فإن هناك ارتباطا وثيقا بين التعليم والتكنولوجيا، لذلك لابد من بدل الجهود المختلفة والاهتمام بتطوير التعليم والفلسفة التربوية والسياسة التعلمية ومناهج وطرق التدريس والنظام التعليمي، كي نزداد تأثيرا وتحكما في الواقع ولكي نتحول إلى مبدعين قادرين على التعامل مع المعلومات تعام لا منتجا عن طريق جمع وتصنيف وتحليل وتركيب وتفسير المعلومات التي أصبحت متوافرة بفضل الثورة المعلوماتية واستخراج حقائق جديدة منها، تفتح آفاقا تتسع باستمرار (العبادي، الطائي، 2009 ، 30- 31)

ومن خلال تحليل البيانات والإحصائيات الصادرة عن المراجع العلمية في كل من الدول العربية ودول مجلس التعاون الاقتصادي والصين وماليزيا وبعض الدول المتقدمة، **يمكننا استخلاص النتائج الاولية التالية:**

1) انطلاقا من رسالة الاسلام فيما يخص العلم والعلماء والدعوات التي اطلقها رسول الله محمد صلي الله عليه وسلم في احاديثه (اطلبوا العلم ولو في الصين) وخلفاء الدولة الاسلامية من بعده ، التي ركزت جميعها على الدعوة الى طلب العلم ونشر المعرفة ، وتكريم العلماء ، فان الحكومات العربية في العصر الحديث في العصر الحديث والقائمين على توجيه السياسات الاقتصادية و التربوية لم يبادروا الى وضع رؤى وطنية وسياسات تحدد فيها دور العلم ووظيفته واهدافه العامة في التنمية وبناء الدولة ، وبالتالي صياغة الاهداف والبرامج التنفيذية الايلة الي تحقيق هذه السياسات .

2) وضعت الدول المتقدمة هدفا مركزيا يكمن في تحقيق الامن والامان بجميع اشكالها (الامن الاقتصادي والعسكري والانمائي ....) ، ضمن خطة بناء الدولة وتاسيسها على اسس قوية ثابتة . انطلاقا من هذا الهدف ، اعتبرت ان التعليم والتقدم العلمي هما الوسيلة المثالية لتحقيق الامن القومي وتعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية والانمائية والاحتماعية ... للدولة ، وهذا لم يحصل بشكل جدي في الوطن العربي .

3) انطلاقا من الهدف العام في الوصول الى مستوى عال من التقدم العلمي والمعرفي ، وضعت الدولة المتقدمة جميع الاليات واقرت السياسات الاستراتيجية والخطط اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وهذا ما قامت به دول مجلس التعاون الاقتصادي والانمائي *(oesd)*، وماليزيا واليابان والصين وغيرها من الدول التي وضعت خططا وطنية لتعزيز البحث العلمي والتعليم العالي بجميع مستوياته ونفذت خططها ... اما في معظم الدول العربية ، فلا تزال هذه الخطط ضبابية ، ويلهث المستثمرون فيها وراء اقتصاد خدماتي تابع ، وتنظر الكثير من الحكومات العربية الى التعليم العالي والبحث العلمي على انه قطاع استهلاكي وليس استثمارا مؤجلا .

4) ان احد اهم عناصر الخطط المتعلقة برفع مستوى العلوم وتعزيز البحث العلمي ، والتعليم بمستوياته كافة هو العنصر البشري . هذا العنصر متوافر على نطاق واسع في الدول العربية ، ولكن مهجر او مغرب عن اوطانه ، وتستفيد الدول المتقدمة من هذه الطاقات العلمية الاتية من الدول العربية ومن غيرها من الدول النامية والفقيرة وتوفر لها بيئة علمية راقية في اجواء من الحرية والاحترام والثقة والعيش الكريم في تفقدها في دولها التي هاجرها . اما بسبب ارائها التي تصطدم مع سياسة الدولة او بسبب العجز المادي التي تفتقره البيئة العلمية فيها ، يجب اذن اعطاء الاهمية اللازمة لعودة الادمغة المهاجرة ، وحثهم على العودة الى اوطانهم ليخدموها في اجواء من الحرية والديمقراطية وهذا مافعلته اسرائيل حين طلبت من جميع العلماء اليهود في العالم العودة اليها والمساهمة في تحقيق مستوى علمي متقدم يؤمن تقدما اقتصاديا وعسكريا عاليا

5) ان المال هو عصب البحث العلمي ، فلا بحث بدون مال والبحث هو استثمتار مؤجل من هنا يجب ان تراعي الخطط البحثية كيفية رفد وتموين المراكز البحثية بالاموال اللازمة لتيسير اعمالها من مخصصات للباحثين وتجهيزات ومختبرات وغير ذلك وفقا لتجارب الدول فان هذا المال ياتي من مصدرين اساسين هما ..

قطاع الانتاج الاعمال: هو محرك البحث العلمي والممول الرئيسي له ، حيث يصل معدل تمويله الى حدود 60% الى 90% من التمويل الاجمالي للبحث العلمي في اغلب الدول الصناعية والمتقدمة ، في مقابل نسبة تمويل تتراوح بين 5 % الى 20 % في الدول النامية والفقيرة . والسبب البديهي وواضح، فيما ان قطاع الاعمال والانتاج خصوصا الصناعة الصناعة هو محرك قطع الاعمال عن طريق تزويده بالابتكارات وادوات الانتاج الجديدة، وتحسين وسائل وظروف العمل وتطويرهما وتكبير حجم الاقتصاد وتوسيعه وتوفير فرص عمل اضافية ... وغير ذلك. والدول العربية تفتقد الى هكذا قطاع اعمال وانتاج ناشط وقوي والى مؤسسات انتاجية وصناعية متطورة. اذا المشكلة الكبرى هي في ضعف مشاركة قطاع الاعمال والانتاج ومساهمته في تعزيز البحث العلمي. . (الحسيني ، 2008 ص184)

وحيث أنني كإخصائية اجتماعية يجب أن أشير ألى أنه بالرغم من حداثة مهنة الخدمة الاجتماعية إلا إنها مرت بظروف وأطوار مختلفة استطاعت خلالها اكتساب المعرفة من خلال الخبرات والمهارات والقدرة على مساعدة المجتمع في مواجهة مشكلاته والسعي نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخلال جهود مهنة الخدمة الاجتماعية وسعيها المستمر لمواكبة التطورات التي تعيشها المجتمعات ، ورغبتها الأكيدة في تطوير علومها ومناهجها عن طريق استخدام الوسائل البحثية والعلمية الحديثة نجحت مهنة الخدمة الاجتماعية في أن تثبت كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها وأصبحت جزءا أساسيا من نسيج المجتمع ، فتوسعت برامجها ومجالاتها ونجحت في الحصول على اعتراف المجتمعات بخبراتها وفاعليتها فكونت النقابات والاتحادات المهنية وبدأت تشارك في وضع وتخطيط البرامج والسياسات الاجتماعية وتزويد أصحاب القرار بمعلومات واقعية قائمة على دراسات علمية ومناهج بحثية متطورة . (سليمان وآخرون، 2005 ، ص 15 .) وفي إطار ذلك ظهرت الممارسة العامة حيث يقوم الأساس النظري للممارسة العامة على فكرة أساسية مؤداها إن الكائن الإنساني يحاول بشكل مستمر أن يشبع احتياجاته ، وينمي خبراته ومهاراته ، ويحقق التوازن في التفاعل مع المجتمع بأنساقه المختلفة حيث إن الإنسان جزء من البيئة التي يعيش فيها وإنه في تفاعل مستمر معها تؤثر فيه ويتأثر بها وفكرة الممارسة العامة تقوم على مبدأ المفهوم الانتقائي في التدخل المهني أي إتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي ليختار ما يراه مناسبا للعميل بمستوياته المختلفة (فرد ، جماعة ، مجتمع) من أساليب مهنية قائمة على المداخل والنظريات العلمية المختلفة المتوافرة لديه . (سليمان وآخرون ، 2005 ، ص 25.)

طرق الخدمة الاجتماعية ومجالاتها:

قامت الخدمة الاجتماعية على ثلاثة طرق للتعامل والتدخل المهني والممارسة المهنية وهي

الطريقة الأولى: طريقة للعمل مع الإنسان كفرد وأطلق عليها طريقة خدمة الفرد.

الطريقة الثانية: طريقة للتعامل مع الإنسان كعضو جماعة وأطلق عليها طريقة خدمة الجماعة.

الطريقة الثالثة: طريقة للتعامل مع الإنسان كعضو في مجتمع وسميت بطريقة تنظيم المجتمع، بالإضافة إلى طرق مساعدة أخرى أهمها إدارة المؤسسات الاجتماعية والبحث الاجتماعي والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي (فهمي ، 1998 ، ص11)

وبذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تعتمد على مختلف العلوم للوصول إلى النتائج التي تسعى لتحقيقها وعلى الاخصائي الاجتماعي كي يقوم بالدور المنوط به أن يكون ملم بمختلف العلوم وبذلك يمكن أن نشير إلى مناهج الخدمة الاجتماعية التي تدرس في مختلف أقسام كليات الآداب والتربية يجب أن تحتوي مفرداتها على العلوم القانونية والدينية والصحية والعلوم السيكو اجتماعية ولأن الخدمة الاجتماعية تشمل كل المجالات فيجب أن تحتوي المناهج على مختلف العلوم التي تتناسب مع طبيعة عمل الاخصائي الاجتماعي.

نتائج البحث:

1) من خلال قراءة وتحليل البيانات الصادرة عن مختلف الدول الصناعية، نلاحظ، ان الانفاق الحكومي على الابحاث العلمية هو الاقل مقارنة بالإنفاق العام على البحث والتطوير، ويتراوح ما بين 10 % - 30 % من التمويل الاجمالي للبحوث العلمية في الدول المتقدمة. ولكنه يشكل معظم التمويل في الدول النامية وغير الصناعية، وكلما كانت الدولة ذات تنمية بشرية واقتصادية منخفضة كلما كانت نسبة التمويل الحكومي من الانفاق العام على البحث والتطوير مرتفعة، من هنا نلاحظ ان معدل الانفاق الحكومي العام على البحث والتطوير في الدول العربية يصل الى 80% - 90% من التمويل الاجمالي للبحوث العلمية وهذا يعود للأسباب عديدة، منها ضعف القطاع الخاص والقطاع العام ، وعدم وجود قدرة تنافسية لتسويق البضاعة الوطنية ، وغياب رؤية واهداف وخطط او حتى رغبة في تعزيز البحث العلمي وتطويره

2) الدول العربية من ضمن المجتمعات النامية التي تعاني من معوقات مرتبطة بالروابط العائلية وأواصر الصداقة والتي تجعل الإهمال في وضع الشخص الملائم في المكان الملائم وقد لا تحاسب المقصر فتشيع عدم العدالة أو فقدان روح العدالة بين العاملين.

3) نظام التعليم يعمل كأداء فعالة لإدماج الأجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات، ويغرس فيهم الانتماء لمركز النظام الرأسمالي العالمي وأن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسة التي يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من بلدان العالم الثالث إلى الغرب الرأسمالي.

4) المناهج التعليمية في الدول العربية قد أعدت بشكل لا يتناسب مع متطلبات التنمية المحلية، حيث لم يراع في وضعها التركيز على التخصصات المطلوبة في سوق العمل بل أنها دأبت على تخريج متخصصين لا يتناسبون مع متطلبات التنمية في الأقطار العربية، مما يولد لديهم الشعور بضرورة النزوح إلى حين يرتفع الطلب عليهم.

5) ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أهمية تظافر جهود الأقسام العلمية في المجالات التربوية والتعليمية ووضع آليات للتعامل مع تطبيقات التعليم الالكتروني من أجل الوصول للاستخدام الأمثل للتعليم الالكتروني وامتلاك المعرفة.

التوصيات والمقترحات:

- بما أن التعليم هو أداة نشر العلم والتكنولوجيا فإن هناك ارتباطا وثيقا بين التعليم والتكنولوجيا، والتعليم الالكتروني وسيلة من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي وجب توظيفها في البرامج التعليمية، من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات في مناهجها التعليمية واستبدالها بالتعليم التقليدي، سعيا إلى زيادة قدرات الأخصائيين الاجتماعيين للاستفادة من المعرفة العلمية من خلال الإعداد المهني (النظري والعملي)، وتفعيل وتجويد الأداء المهني بالمؤسسات المختلفة، لمواكبة العصر بما يخدم الواقع المجتمعي.

- يجب تصميم المناهج الدراسية بطريقة الوحدات الدراسية ووضعها على موقع على الانترنت ، ونشر ثقافة المعلوماتية لدى المتعلمين، وإتاحة الفرصة للطلاب والطالبات الدخول للموقع واسترجاع ما درسوه في نفس اليوم أو على الأقل دراسته بطرقة معينة وبما أن الخدمة الاجتماعية تشمل كل المجالات فيجب أن تحتوي المناهج على مختلف العلوم التي تتناسب مع طبيعة عمل الاخصائي الاجتماعي ويمكن تظافر جهود الأقسام العلمية في المجالات التربوية والتعليمية ووضع آليات للتعامل مع تطبيقات التعليم الالكتروني من أجل الوصول للاستخدام الأمثل للتعليم الالكتروني وامتلاك المعرفة

المراجع:

1 ممدوح عبدالعزيز الرفاعي (2007) الإدارة الاستراتيجية للمعرفة ، كلية التجاة جامعة عين شمس ، مصر.

2 سالم العبدلي، (2005)هجرة العقول العربية، مجلة الوطن، العدد 7871 السنة (35) سياسية يومية جامعة 2005/2/6ف، سلطنة عمان.www. alwatan. Com.

3 الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم(2001) التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1،الإمارات .

4 نادر فرجاني، (1985)هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد الثامن، العدد (80) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان

5 منذر واصف المصري(2004) العولمة وتنمية الموارد البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1،الإمارات.

6 منذر الشرع، (2002)الهجرة الدولية نظرة شمولية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، اسكوا ،الأمم المتحدة، نيويورك

7 ممدوح عبد العزيز رفاعى(2007)الإدارة الاستراتيجية للمعرفة كلية التجارة جامعة عين شمس
8 رياض عواد، هجرة العقول(1992)، دار الملتقى للنشر ، ط1 ، قبرص .
9 محمد علي حوات(2002) العرب والعولمة، مكتبة مدبولي ، ط1،القاهرة ، مصر
10 تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003
11 الإتحاد البرلماني العربي مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية، مجلة البرلمان العربي، السنة الثانية والعشرون- العدد (82) ديسمبر 2001 البند 7- 10 المؤتمر العاشر للإتحاد، الخرطوم، 9-2002/2/11. www.arab- ipu.org.
12 تقرير التنمية الإنسانية العربية2003
13 محمد عبد الشفيع عيسى، هجرة العقول العربية، مجلة معهد الدراسات العربية العدد (30)، سنة 1998، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1998
14 تقرير التنمية البشرية 2001
15 تقرير التنمية البشرية، 2001
16 مصطفى العبد الله الكفري، هجرة الكفاءات العربية والتنمية، مجلة الحوار المتحدث، العدد (597)، 2003. www. Rezgar.Com.
17 تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة
18 مهدي حسين سليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، ط1 عمان، الأردن، 1993ف ص 26.
19 زهير حطب، مساهمات الاجتماعين العرب في قضايا التنمية، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985
20 تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002
21 كريم أبو حلاوة، دور المنظمات الأهلية العربية ي التنمية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004
22 أحمد مجدي حجازي (2004) العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، مصر .
23 أحمد رأفت عبد الجواد(1991) المشاركة والتنمية، جامعة المنوفية، المنوفية، مصر.
24 عبد الهادي الجوهري وآخرون(1999)، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، ط11 ،مصر
25 إبراهيم، أحلام .(2007). دور عمليات إدارة المعرفة في تنمية السلوك الإبداع لدى القياد ات الجامعية .بحث مقدم في مؤتمر التعليم العالي العالمي في العراق – اربيل.
26 الحسيني ، عبدالحسن (2008) التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيرقت لبنان .
27 حسين حسن سليمان وآخرون (2005)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر ، ط1 ، بيروت ، لبنان .
28 محمد سيد فهمي (1998) أسس الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر .
29 العبادي، هشام فوزي دباس، الطائي، يوسف حجيم، إدارة التعليم الجامعي مفتهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.